الدكتورة السعدية مجيدي
أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
جامعة القاضي عياض - مراكش

الدكتور حسن حمامي
أستاذ باحث بالكلية المتعددة التخصصات - آسفي
جامعة القاضي عياض - مراكش

القانون الجنائي

القسم العام

الطبعة الثالثة
2026

الفهرس

توطئة 5

الباب الأول : مدخل إلى ماهية القانون الجنائي ومساره التاريخي 9

الفصل الأول : ماهية القانون الجنائي 11

المبحث الأول : المقاصد التشريعية للقانون الجنائي 13

المبحث الثاني : أقسام القانون الجنائي وفروعه 16

المطلب الأول : القواعد الموضوعية 17

المطلب الثاني : القواعد الشكلية 19

المبحث الثالث : الموقع القانوني للقانون الجنائي 20

المطلب الأول : الاتجاه القائل بانتمائه إلى القانون العام 20

المطلب الثاني : الاتجاه القائل بانتمائه إلى القانون الخاص 21

المطلب الثالث : الاتجاه القائل باستقلال القانون الجنائي 21

المطلب الرابع : موقف المشرع المغربي 22

المبحث الرابع : تقاطعات القانون الجنائي مع باقي فروع القانون الأخرى 23

المطلب الأول : مركز القانون الجنائي ضمن قسم القانون الخاص 23

المطلب الثاني : مركز القانون الجنائي ضمن قسم القانون العام 24

المطلب الثالث : علاقة القانون الجنائي بباقي العلوم الجنائية 26

الفصل الثاني : الاسهامات الفقهية في مسار تبلور الفكر الجنائي وتطوره 29

المبحث الأول : مدرسة الفقه الإسلامي 31

المبحث الثاني : المدرسة التقليدية الكلاسيكية 33
المبحث الثالث : المدرسة التقليدية الحديثة 35
المبحث الرابع : المدرسة الوضعية الإيطالية 37
المبحث الخامس : المدارس التوفيقية 39
المطلب الأول : مدرسة الاتحاد الدولي للقانون الجنائي 39
المطلب الثاني : حركة الدفاع الاجتماعي 40
المبحث السادس : موقف المشرع المغربي من المدارس الجنائية الكبرى 42
المطلب الأول : الأسس الفكرية للقانون الجنائي المغربي 44
المطلب الثاني : ازدواجية الفكر الجنائي 46
الفصل الثالث : السريان الزمني والمكاني للقانون الجنائي 49
المبحث الأول : الامتداد المكاني لسريان القانون الجنائي 49
المطلب الأول : تطبيق النص الجنائي بصفة إقليمية 50
المطلب الثاني : عينية التشريع الجنائي 52
المطلب الثالث : شخصية التشريع الجنائي 53
المطلب الرابع : عالمية النص الجنائي 55
المبحث الثاني : الامتداد الزماني لسريان القانون الجنائي 57
المطلب الأول : مبدأ عدم الرجعية في القانون الجنائي 58
المطلب الثاني : الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم الرجعية 62
الباب الثاني : الأحكام العامة للجريمة 70
الفصل الأول : الأركان العامة للجريمة 73
المبحث الأول : الركن القانوني للجريمة 73

المبحث الثاني : الركن المادي للجريمة..... 76
المطلب الأول : الركن المادي في الجريمة التامة..... 77
المطلب الثاني : المحاولة..... 86
المطلب الثالث : مظاهر تعدد الجناة..... 89
المبحث الثالث : الركن المعنوي للجريمة 97
المطلب الأول : القصد الجنائي 97
المطلب الثاني : الخطأ الجنائي غير العمدي 105
الفصل الثاني : المسؤولية الجنائية..... 109
المبحث الأول : الأحكام العامة للمسؤولية الجنائية 110
المبحث الثاني : موانع المسؤولية الجنائية 113
المبحث الثالث : الأسباب الموضوعية وتأثيرها على المسؤولية الجنائية..... 122
الباب الثالث : الجزاء الجنائي..... 141
الفصل الأول : الأحكام العامة للعقوبة..... 145
المبحث الأول : ماهية العقوبة..... 145
المبحث الثاني : خصائص العقوبة الجنائية 148
الفصل الثاني : أنواع العقوبات والأسباب المؤثرة في تحديدها وتنفيذها..... 155
المبحث الأول : أنواع العقوبات..... 155
المطلب الأول : العقوبات الأصلية 156
المطلب الثاني : العقوبات البديلة..... 165
المطلب الثالث : العقوبات الإضافية..... 172
المبحث الثاني : الأسباب المؤثرة في تحديد العقوبة 177

المطلب الأول : أسباب الإعفاء من العقاب 177
المطلب الثاني : الأسباب المخففة للعقوبة 179
المطلب الثالث : الأسباب المشددة للعقوبة 186
المطلب الرابع : الأسباب المؤثرة على تنفيذ العقوبة 194
الفصل الثالث : نظام التدابير الوقائية 203
المبحث الأول : الطبيعة القانونية للتدابير الوقائية 203
المطلب الأول : ماهية التدابير الوقائية 204
المطلب الثاني : خصائص التدابير الوقائية 207
المبحث الثاني : أحكام التدابير الوقائية 210
المطلب الأول : شروط التدابير الوقائية 211
المطلب الثاني : أنواع التدابير الوقائية 214
المطلب الثالث : تنفيذ التدابير الوقائية والأسباب المؤثرة فيه 223
ملحق : أهم المستجدات التي تضمنها مشروع القانون الجنائي المسحوب -أفق للتفكير- 229

هذا الكتاب

يعتبر القانون الجنائي العام حجر الزاوية في البناء القانوني، بالنظر إلى ما يضطلع به من وظيفة أساسية في حماية النظام العام وصون الحقوق والحريات داخل الجماعة الاجتماعية. فهو الإطار الذي يحدد القواعد الموضوعية المجرمة للأفعال التي تمس بأمن الأفراد والجماعات، ويبين الشروط العامة لقيام المسؤولية الجنائية، كما يضبط أنواع العقوبات المقررة لها في ضوء مبادئ الشرعية والعدالة والتناسب.

وفي السياق المغربي، يستمد القانون الجنائي العام مرجعيته من المشترك الكوني حول ظاهرة الجريمة والعقاب وخيارات المشرع في مجال السياسة الجنائية، سواء من حيث تحديد الأفعال المجرمة أو من حيث النظام العقابي ذي الصلة. غير أن فهم هذه القواعد لا يستقيم دون استحضار الأسس النظرية التي يقوم عليها هذا الفرع الحيوي من النظام القانون ، ولا يقتصر القانون الجنائي العام على عرض النصوص القانونية فحسب، بل يتجاوز ذلك إلى تحليل أركان الجريمة، المادية والمعنوية، وبيان صور المساهمة والمشاركة الجنائية، وكذا دراسة أسباب التبرير وموانع المسؤولية الجنائية في إطار منهجي يمكن الطالب من استيعاب البنية العامة للفكر الجنائي. كما يعنى بدراسة العقوبة من حيث أنواعها ووظائفها، سواء كانت سالبة للحرية أو مالية أو بديلة أو إضافية، مع إبراز الاتجاهات الحديثة التي تسعى إلى عقلنة الجزاء الجنائي وتعزيز دوره الإصلاحي.

يهدف هذا المؤلف، الموجه إلى طلبة شعبة القانون، إلى تقديم مدخل واضح ومتكامل لمفاهيم القانون الجنائي العام، بلغة قانونية دقيقة تجمع بين التأصيل النظري والتبسيط المنهجي، بما يساعد الطالب على بناء تصور سليم لمنظومة القانون الجنائي. ذلك أن دراسة القانون الجنائي العام لا تمثل مجرد اكتساب لمعارف قانونية، بل تعد مدخلا لفهم الكيفية التي يوازن من خلالها المجتمع بين حماية النظام العام وضمان الحقوق الفردية، في إطار دولة القانون التي تجعل من العدالة الجنائية أداة لتحقيق الأمن والإنصاف في آن واحد.

مطبعة الأمنية الرباط - 2026

9 789920 260350

100 د.